توافق سياسات المصارف مع معيار الأيوفي للاستثمار بصيغ المشاركات " دراسة حالة المصارف السودانية من عام 2010-2020م

Banking Policy Compatibility with AAiofi Investment Standard Federation "Sudanese Banking Study of 2010-2020

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 23-12-2021
- تاريخ ارسال التعديلات: 05- 01- 2022
- تاريخ قبول النشر: 13- 01- 2022

الباحث : محمد فضل المولى عبد الوهاب حماد
جامعة الجزيرة / معهد اسلام المعرفة, الخرطوم , السودان
Dr.. Mohamed Fadl El Mawla Abdel Wahab Hammad
Head of Accounting and Finance Department, University Managl of Scientists and Technology , Sudan
alzafran2992@gmail.com

المستخلص:
يهدف هذا البحث الي التعرف على الاتي مدى توافق سياسات المصارف مع معيار المشاركات الشرعي للاستثمار الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية " دراسة حالة المصارف السودانية من عام 2010-2020م ومن خلال ذلك يمكن التعرف على مفهوم السياسة النقدية في المصارف الاسلامية هيئة المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعيار المشاركات الشرعي الصادر عنها، و يفترض البحث فرضاً واحداً مفاده هو تتوافق سياسات المصارف مع معيار المشاركات الشرعي للاستثمار الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية بدرجة عالية، ومن خلال الدراسة الميدانية تم التوصل الي مجموعة من النتائج منها تتوافق سياسة المصرف في تحقيق الرقابة المالية و الرقابة الادارية على المشاريع الممولة بصيغ المشاركة مع معايير الأيوفي الشرعية للاستثمار كما تتمثل سياسة المصرف في اكساب العملاء خبرة في ادارة المشروعات الممولة بصيغة المشاركة مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار وتتوافق سياسة المصرف في تبني مفهوم ريادة الاعمال من خلال صيغ المشاركة مع معايير الأيوفي الشرعية للاستثمار.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، معيار المشاركات ، الايوفي، بنك السودان المركزي .

Abstract

The problem of research is responsible for the question: How important is the policies of Sudanese banks with the Forensic Reviews of Investment and Auditing of Islamic Financial Institutions from 2010-2020? The aim of this research is also aimed at identifying the following: The concept of monetary policy in Islamic banks accounting for Islamic financial institutions and the criterion of the forensic posts issued by the extent to which bank policies agreed with the Forensic Reviews of Accounting and Auditing of Islamic Financial Institutions "Study of Sudanese banks from 2010 2020. The search assumes that the policy policies are consistent with the criterion of the Shari'a for investment by the Accounting and Review of Islamic Financial Institutions. Projects funded in formulas with legitimate anti-investment standards. The bank's policy in the acquisition of clients is experienced in the management of projects financed in the formula of participation with the legitimate IPO standards and the Bank's policy is consistent to adopt the concept of business leadership through participation formats with legitimate ipments.

Keywords: Monetary Policy, Standard Reviews AAofi, Sudan Central Bank.

المقدمة

يعتبر التمويل بالمشاركة إحدى أهم صور الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية(المصارف الإسلامية) وذلك لأنه يساعد المؤسسة في تشغيل أموالها والحصول على معدلات عائد جيدة في ضوء المشاركة بنسب متساوية أو متفاوتة في رأس المال لإنشاء مشروع جديد أو المساهمة حصته في رأس المال بصفة دائمة أو متناقصة في مشروع قائم بحيث يصبح كل مشارك ممتلكا لنصيبه في الأرباح.كما إن التمويل بصيغة المشاركة يعمل على تشجيع الاستثمار في ومستحقا المشر وعات الإنتاجية، ويساهم في خفض نفقات الإنتاج بسبب إلغاء الفائدة على رأس المال وعلى الرغم من مزايا استخدام صيغة المشاركة إلا أنه تحيطها مجموعة من المخاطر والتي تتركز في المخاطر الائتمانية، حيث ورد بنتائج إحدى الدراسات التي تناولت أراء العديد من المصرفيين الإسلاميين

عام 2003 في صيغة المشاركة، وتنشأ هذه أن المخاطر الائتمانية هي الأكثر شيوعا(المخاطر في حالة عدم قيام العميل(المشارك) بدفع نصيب المصرف في وقد لا يقوم العميل باستخدام رأس مال المشاركة في الغرض المخصص الأرباح لا تحدد مسبقا ص له لعدم توافر الخبرة الكافية مما قد يؤدى إلى خسارة المصرف لحصته في رأس المال للعميل لإدارة المشروعات الاستثمارية، إلى جانب مخاطر الاستثمارات في رؤوس الأموال وهي المخاطر الناتجة عن الدخول في شراكة بغرض تمويل أو المشاركة في تمويل محدد أو نشاط عام على النحو المبين في العقد، والتي يشارك فيها مقدم التمويل في تحمل مخاطر الأعمال مع الطرف الأخر . وتتمثل خصائص الاستثمارات في رؤوس الأموال في العديد من الاعتبارات تتمثل في نوعية الشريك، نوعية النشاط، والجوانب التشغيلية . بالإضافة لمخاطر التشغيل و ومخاطر السوق. وبعد تحليل القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية في الأردن والمصارف الإسلامية في السودان محل الدراسة أوضحت ما يلي[1]:ان تجربة السودان لها أهمية خاصة، حيث تطبق المصارف السودانية المشاركة بنسب تفوق المصارف الإسلامية المدروسة في الأردن، وتقترب كثيرا من نسب المرابحة، ويرجع السبب في ذلك إلى كون المصارف السودانية تعمل في ظل نظام مصرفي إسلامي، معزز ببنك السودان المركزي، الذي يشجعها على تطبيق المشاركة مع أصحاب المال من جهة، ومع أصحاب المشاريع من جهة أخرى من خلال مختلف القوانين والمنشورات الصادرة عن بنك السودان، بالإضافة إلى سوق مالية إسلامية تمكن تداول الأوراق المالية الإسلامية القائمة على أساس المشاركة . لكن بالرغم مما حققته التجربة السودانية في مجال تطبيق المشاركة المصرفية الإسلامية، والتي تعتبر تجربة إيجابية مقارنة بالمصارف الأردنية، إلا أنها مازالت تعاني من بعض المشاكل التي ذكرناها سابقا، حيث يتأثر تطبيق المشاركة فيها بمختلف الأوضاع الاقتصادية السائدة في السودان.[2] ويسعى هذا البحث لدراسة مدى توافق السياسات المصرفية السودانية مع معيار المشاركات الشرعي للاستثمار الصادر عن الايوفي خلال الفترة من 2010-2020م.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الاجابة على السؤال الاتي: **ما مدى توافق سياسات المصارف السودانية مع معيار المشاركات الشرعي للاستثمار الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في الفترة من عام 2010-2020م ؟**

هدف البحث:

يهدف هذا البحث الي التعرف على الاتي:

1- مفهوم السياسة النقدية في المصارف الاسلامية.

2- هيئة المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعيار المشاركات الشرعي الصادر عنها.

3- مدى توافق سياسات المصارف مع معيار المشاركات الشرعي للاستثمار الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية " دراسة حالة المصارف السودانية من عام 2010-2020م ؟

فرض البحث: يفترض البحث فرضاً واحداً مفاده هو:

لا تتوافق سياسات المصارف مع معيار المشاركات الشرعي للاستثمار الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية بدرجة عالية.

حدود البحث: تتمثل حدود البحث في الاتي:

الحدود المكانية : بنك السودان المركزي.

الحدود الزمانية: من عام 2010م-2020م

مصادر جمع المعلومات: تتمثل مصادر جمع المعلومات من خلال الكتب والمراجع والدراسات الجامعية والدوريات وتقارير البنوك وخصوصاً بنك السودان المركزي.

هيكل البحث: يحتوى البحث على مقدمة تشتمل الاطار المنهجي والدراسات السابقة ومباحث منها المبحث الاول السياسة النقدية والمبحث الثاني الاستثمار والمبحث الثالث معيار المشاركات والمبحث الرابع تناول الدراسة الميدانية من حيث عرض خلفية عن بنك السودان المركزي وتحليل واختبار فرض الدراسة ، وخاتمة تناولت النتائج والتوصيات للبحث.

الدراسات السابقة:

دراسة أبو الهيجاء، (2007م)[3]: في دراسته لـ تطوير اليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية في الاردن تناول الباحث المعوقات للتمويل بصيغة المشاركة ومخاطر هذا النوع من التمويل والبحث عن أسباب غياب تطبيق المشاركات في

---

[1]- سمحان حسين **تطبيق معيار المشاركة في الاردن** بحث منشور في المجلة العربية للإدارة الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية(2014 العدد22)

[2]- **الجرجي، بحث منشور مرجلة الاقتصاد الإسلامي الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية،2017 العدد58)**

[3]- **أبو الهيجاء** إلياس عبد الله ، **تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية "دراسة حالة الأردن"**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الدراسات العليا، جامعة اليرموك (2007).

المصارف الإسلامية بالصورة المطلوب تطبيقها وفق المعايير الاسلامية و دراسة واقع صيغ التمويل بأسلوب المشاركة، وبيان مدى التزام المصارف الإسلامية في تطبيق هذا الأسلوب من التمويل وفق المعايير الاسلامية (للأيوفي)، كما توصل الباحث أن التمويل بالمشاركة يعد من أهم التمويلات بالصيغ الأخرى وذلك لأنه مبني على القاعدة الإسلامية الغنم بالغنم فهو بذلك يشارك في الربح والخسارة ويمكن توجيه التمويل بصيغة المشاركة إلي المشاريع ذات الأجل الطويل، وكذلك إلي المشاريع التي تحتاج إلي رؤوس أموال ضخمة لتمويلها وتميز التمويل بالمشاركة بارتفاع درجة المخاطرة فيه وذلك لطول مدة الاستثمار وعدم وجود ضمانات فيه لأنه مبني على الثقة وبين الباحث محدودية الاستخدام المصرفي لصيغة المشاركة وأن هنالك إمكانية لزيادة الاستخدام المصرفي لصيغ التمويل بالمشاركة، عن طريق التغلب على المعوقات والمخاطر التي تواجه استخدام هذا النوع من التمويل.

دراسة عبد الرحمن، (2010م) [4]**:** من خلال دراسته لـ فعالية السياسة التمويلية في السودان من عام 1992-2005م، هدفت الباحثة إلي تحديد كيفية انتقال أثر السياسات النقدية والتمويلية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والوقوف علي الأدوات التي استخدمها بنك السودان المركزي في إدارة السيولة وفعاليتها وقياس كفاءة وفعالية أدوات السياسة النقدية وأثرها علي عرض النقود، توصلت الباحثة إلي ان السياسة النقدية كانت تصدر عبر منشورات متفرقة ولم تكن تصدر مرة واحده ولكن بعد تطبيق الصيغ الإسلامية تطورت السياسة حتى أصبحت تتبلور داخل إطار تحدده مجموعة من الأهداف وأصبحت السياسة النقدية تحدد المؤشرات الاقتصادية كما ان ضعف فاعلية وعدم مرونة شهادة مشاركة البنك المركزي كأداة نقدية غير مباشرة في إدارة السيولة حيث إن ضعف العائد أدي إلي إحجام المصارف في التعامل بها فضلاً في أن العائد يكون في شكل أرباح رأسمالية واتضح ذلك من خلال التحليل الإحصائي كما ظل عرض النقود في إرتفاع مستمر خلال الفترة قيد البحث كنتيجة للزيادة في التمويل الممنوح للقطاع الخاص.

دراسة ناصر، (2010م) [5] في دراسته لـ تمويل البنوك الاسلامية للرأس المال العامل للمؤسسات الاقتصادية بالصيغ الاسلامية هدف الباحث الي التعريف برأسمال العامل ومكوناته وكيفية حسابه محاسبياً واهم الصيغ الاسلامية التي تطبقها البنوك الاسلامية في تقديم هذا النوع من التمويل للمؤسسات الاقتصادية، ومن خلال الدراسة لقد عرض الباحث الصيغ المعتمدة من قبل البنوك التقليدية في تطبيقها لاستثمار رأسمال العامل ودرس أوجه الاختلاف والفرق عن تطبيق البنوك الاسلامية والتقليدية لرأسمال العامل وذكر أنه يمكن الاستفادة من صيغ اسلامية غير مطبقة حالياً في تمويل رأس المال العامل للمؤسسات الاقتصادية كالسلم والاستصناع أو التورق بالرغم من الجدل حولها بشرط احترام الضوابط الشرعية لها.

دراسة الجيلاني، (2012م) [6] في دراسته لـ معوقات التوسع في التمويل المصرفي بصيغة المشاركة في المصارف السودانية ذكر الباحث ان مشكلة البحث تتمثل في تحديد المعوقات التي تحول دون توسع المصارف في التمويل بصيغة المشاركة والتي ربما أدت إلي إصرارها علي التشبث بصيغة المرابحة بالرغم من ميزات صيغة المشاركة العديدة كما أنها ظلت من أقل صيغ التمويل تعثر في النظام المصرفي السوداني وبالرغم من سعي البنك المركزي بالتقليل من صيغة المرابحة وزيادة التمويل بالمشاركة وغيرها من الصيغ الأخرى و يهدف الباحث إلي التحقق من الأسباب المعوقة لقيام المصارف بالتوسع في استخدام صيغه المشاركة بالرغم من كل المطالبات التي تنادي بالتوسع في استخدامها وكذلك يهدف إلي بيان أهمية صيغة المشاركة باعتبارها من الصيغ التي تميز بشمولية الاستخدام وإعطاءها الأولوية في الاستخدام في التمويل المصرفي، ومن خلال الدراسة توصل الباحث الي أن صيغة المشاركة لا تزال أكثر الصيغ الأكثر ربحاً من بين كل صيغ التمويل الإسلامية المستخدمة في المصارف السودانية وان صيغة المشاركة من أقل صيغ التمويل تحقيقاً للتعثر المصرفي وبالتالي هي الصيغة الأفضل وتري غالبية المصارف أن صيغة المشاركة مناسبة لتوظيف الأموال فيها وبالتالي لا تري حزرا في استخدامها وتستخدم المصارف أكثر من طريقة للتمويل بصيغة المشاركة مما يعني أن المصارف تتمتع بقدر اكبر علي استرداد أموالها ومواكبة التطور الاقتصادي.

دراسة معلى (2013م) [7] في دراسته لـ المخاطر المعاصرة لصيغ التمويل المصرفي الإسلامي وطرق التحوط منها تناول الباحث مشكلة الدراسة في تحديده للمخاطر المعاصرة لصيغ التمويل المصرفي الإسلامي، وطرق التحوط لهذه المخاطر، والعوامل المؤثرة عليهما نظرياً وتطبيقياً، كما اشار الباحث الي الهدف الأساسي للدراسة في الإسهام في تحديد الطرق المناسبة والمشروعة للتحوط لمخاطر التمويل المصرفي الإسلامي، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، وطريقة المربعات الصغرى العادية، على بيانات مقطعية تم الحصول عليها من مصادرها الثانوية والأولية، وتوصل الباحث الي أن المصارف الإسلامية وبجانب المخاطر المالية وغير المالية المعروفة في المصارف التقليدية تتعرض لمخاطر أخلاقية خاصة بها وبرغم تعدد الخيارات التمويلية فإن المصارف الإسلامية ركزت على صيغ البيوع؛ ذات العائد الثابت عامة، والمرابحة بصورة

---

[4] - **عبد الرحمن**، أماني تاج السر أحمد(2010) ، **تقويم فعالية السياسة التمويلية في السودان 1992م - 2005م**، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشوره، - معهد إسلام المعرفة، عمادة الدراسات العليا، جامعة الجزيرة.

[5] - **ناصر**سليمان ، **تمويل البنوك الاسلامية لرأس المال العامل للمؤسسات الاقتصادية بالصيغ الاسلامية** ، بحث مقدم الي المؤتمر العلمي السابع حول منظمات الاعمال المعاصرة من منظور إسلامي عمان الاردن. 23-25 نوفمبر(2010).

[6] - **الأمين** محمد جيلاني، **معوقات التوسع في التمويل بصيغة المشاركة في المصارف السودانية**، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة (2012).

[7] - **معلى** صالح مصطفى أحمد، المخاطر المعاصرة لصيغ التمويل المصرفي الإسلامي وطرق التحوط منها- رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد الإسلامي، معهد إسلام المعرفة، جامعة الجزيرة(2013).

خاصة، مما عرض هذه المصارف للمخاطر، وحرم شريحة كبيرة من الحصول على التمويل لصعوبة توفير الضمانات المطلوبة، كما أن مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي(التعثر)في السودان كانت أعلى من المعدلات المقبولة عالمياً، طوال سنوات الدراسة، وأن المخاطر الأخلاقية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق، والمخاطر القانونية هي الأعلى من بين جميع المخاطر التي واجهت التمويل المصرفي الإسلامي في تجربة البنوك العاملة في السودان وبرغم وجود عوامل أخرى أثرت على مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي في السودان، إلا أن أهمها كانت؛ التمويل بالمرابحة خاصة والبيوع عامة، وإجمالي التمويل الممنوح، ومعدلات النمو الاقتصادي، وتساهل البنوك في منح التمويل، وتدخلات الإدارة العليا ومجالس الإدارات في منح التمويل، وعدم ثبات السياسات الاقتصادية، وسياسات سعر الصرف، ونقص الملاءة الأخلاقية لدى العملاء، وبيع الكسر، ومع وجود طرق عديدة للتحوط إلا أن البنوك العاملة في السودان ركزت على التأمين التعاوني، والرهن، والشروط الجزائية في العقود، والمشاركة في رأس المال التشغيلي، بجانب التدريب وتطوير مهارات العاملين .وأهم محددات فعالية أدوات التحوط المغالاة في الرهن، وبطء إجراءات التقاضي، ونقص المعلومات عن العملاء.

دراسة سمحان(2014م) [8] في دراسته لـ تطبيق المصارف الاسلامية لمعيار المشاركة في الاردن ركز الباحث على تحليل عقد المشاركة المتناقصة في المصارف الإسلامية من وجهة النظر المحاسبية وفي إطار الأحكام الشرعية لعقد المشاركة في الإسلام ثم تحليل المعالجة المحاسبية لعمليات المشاركة المتناقصة في المصارف الإسلامية الأردنية ومقارنة هذه المعالجة بمعيار المشاركة رقم ٤ من معايير المحاسبة والم ا رجعة للمؤسسات المالية الإسلامية . وقد تم التوصل إلى أن عقود المشاركة المتناقصة المستخدمة في المصارف الإسلامية ينقصها بند هام جدا وهو التحديد الدقيق لرأسمال العميل الشريك لما له من أهمية بالغة في معالجة الخسائر الناجمة عن المشاركة . كما بين الباحث عدم معالجة المعيار المذكور للحالات التي يتولى فيها المصرف الإسلامي إدارة مشروع المشاركة رغم أن هذا هو الغالب في الواقع العملي ، لذا فقد رأى بضرورة معالجة هذه العيوب في عقود المشاركة المتناقصة في المصارف الإسلامية وضرورة شمول المعيار للحالات التي يتولى فيها البنك إدارة مشروع المشاركة واقترح آلية محاسبية لذلك.

التعقيب على الدراسات السابقة: يلاحظ الباحث ان الدراسات السابقة تناولت مواضيع لها علاقة ذات صلة بالموضوع منها ما تناوله أبو الهيجاء من حيث التطرق الي تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية ، ومنها ما تناولته أماني من حيث تعرضها ودراستها لتقويم فعالية السياسة التمويلية في السودان 1992م - 2005م، ومنها ماتناوله ناصر سليمان ، تمويل البنوك الاسلامية لرأس المال العامل للمؤسسات الاقتصادية بالصيغ الاسلامية كما تطرقت بعضها الي معوقات التوسع في التمويل بصيغة المشاركة في المصارف السودانية، وتناولت دراسة معلى ، المخاطر المعاصرة لصيغ التمويل المصرفي الإسلامي وطرق التحوط منها الا ان كل الدراسات السابقة لم تتناول توافق السياسات المصرفية مع معايير الايوفي وخصوصاً المشاركات كما يوجد اختلاف في الحدود المكانية والزمانية.

[8] - **سمحان** حسين **تطبيق معيار المشاركة في الاردن** بحث منشور في المجلة العربية للإدارة الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية العدد22 (2014).

المبحث الاول: السياسة النقدية:

مفهوم السياسة النقدية :

أ- السياسة النقدية: هي مجموعة من الإجراءات التي يتطرق اليها البنك المركزي من اجل التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية[9] كما أنها السياسة النقدية ايضا عبارة عن مجموعة الإجراءات واللوائح التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية. [10]

أهداف السياسة النقدية و قنواتها:

هناك أهداف نهائية و أهداف وسيطيه للسياسة النقدية:

أ- الأهداف النهائية:

إن الهدف العام للسياسة النقدية مثل السياسة الاقتصادية وهو تحقيق نمو حقيقي دون تضخم مع توازن في ميزان المدفوعات الخارجية ومع توزيع أمثل لموارد المجتمع. ونجد هذه الأهداف في البلاد العربية نتيجة استقرار التشريعات تدور حول العناصر التالية: [11]

- ايجاد استقرار للعملة النقدية للحد من التضخم؛
- المحافظة على قيمة العملة الوطنية وتبادلها خارجياً
- توفير مناخ اقتصادي ملائم ومتطور.
- دعم انشاء الاسواق المالية والسياسة الاقتصادية للوطن من اجل تحقيق توازن داخلي وخارجي

ب- **الأهداف الوسيطة**:

تعبر هذه الأهداف عن تلك التغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها و إدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، و يشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

- وجود علاقة بينها و بين الأهداف النهائية؛
- إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.

المبحث الثاني: الاستثمار المصرفي:

مفهوم الاستثمار المصرفي:

يقصد بالاستثمار عمومًا اكتساب الموجودات المادية والمالية وسوف نحاول التمييز بين مصطلحين، الاستثمار بالمعنى المالي وبالمعنى الاقتصادي.

1- **مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي :** في الاقتصاد غالبًا ما يقصد بالاستثمار اكتساب موجودات الموجودات المادية. على أن التوظيف للأموال يعتبر مساهمة في الإنتاج، أي إضافة منفعة أو خلق قيمة تكون على شكل سلع وخدمات[12]

2- **مفهوم الاستثمار عند علماء المحاسبة :**

يقصد بالاستثمار عند المحاسبين بأنه تدفق خارج من المال في فترة زمنية واحدة يتبعه سلسلة من التدفقات النقدية المكتسبة [13]

ويتسع هذا المفهوم ليشمل الاستثمار في الأصول العينية والأصول المالية معا .

3- **مفهوم الاستثمار في الفكر المحاسبي الإسلامي :**

يُقصد بالاستثمار في الفكر الإسلامي : استثمار الأموال بقصد به تنميتها وزيادتها من خلال توظيفها في أي نشاط مباح وفي ضوء الضوابط الشرعية للاستثمار .

ويقصد به في الفكر المحاسبي الإسلامي على أنه : تخصيص موارد اقتصادية بهدف الحصول على منافع متوقعة الحدوث خلال فترة زمنية في المستقبل ، كما يعرف على أنه توظيف الأموال في مجالات النشاط المباحة في ضوء الضوابط الشرعية للاستثمار وذلك بغية تنميتها والحصول على عائد عليها وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية [14].

ويُستنبط مما سبق أن مفهوم الاستثمار في الفكر الإسلامي مفهوم شامل لا يحدد للاستثمار آجالا ولا أصولا معينة ، ولا قطاعا معينا ، ولا إنفاقا معينا ما دام ذلك لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

أهداف الاستثمار ومخاطره : [15]

1- **الهدف العام للاستثمار** هو تحقيق العائد أو الربح، بالإضافة إلى تنمية الثروة تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات المحافظة على قيمة الموجودات.

2- **مخاطر الاستثمار :** بصفة عامة فإن مخاطر الاستثمار بكل بساطة هي عدم القدرة على التأكد من تحقق العائد المطلوب . وتختلف المخاطرة حسب اختلاف مجال الاستثمار وهي عمومًا : مخاطر ثابتة : وهي لا ترتبط بنوع معين من الاستثمارات بل تصيب جميع مجالات الاستثمار "مخاطر متعلقة بالأسواق، عوامل سياسية". ومخاطر غير ثابتة : تشمل تغيرات في أسعار الفائدة. [16]

المبحث الثالث: المعيار الشرعي رقم(12) الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة:

هيئة المحاسبة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، سابقاً هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية،(الهيئة) بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية بتاريخ 1

---

[9]- تهامي عز الدين فكري ، المنهج المحاسبي الكمي لتخطيط ورقابة تشكيلة النشاط الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، 2006، ص26.

[10]- **هندي** منير إبراهيم، " **إدارة البنوك التجارية** " 1996، ص53.

[11]- تهامي عز الدين فكري ، المرجع السابق، 2006، ص30.

[12]- **حردان**، طاهر حيدر، **مبادئ الاستثمار**،1977، ص22.

[13]- **سالم** أحمد تمام، " **تحديد وقياس التدفقات النقدية من المشروعات الاستثمارية** "1988، ص177.

[14]- **ترك** مجدي السيد أحمد "**المشكلات المحاسبية في صناديق التأمين الخاصة دراسة تحليلية تطبيقية**"1999، ص48.

[15]- **ترك** مجدي السيد أحمد "**المشكلات المحاسبية في صناديق التأمين الخاصة دراسة تحليلية تطبيقية**"1999، ص48.

[16]- **حردان** طاهر حيدر ، **مبادئ الاستثمار**1977، ص22.

صفر1410ه الموافق26فبراير1990في الجزائر، وقد تم تسجيل الهيئة في 11 رمضان 1411ه الموافق27مارس 1991في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلي الربح[17]

يهدف هذا المعيار (معيار المشاركات) إلى بيان الأسس والأحكام الشرعية العامة لشركة العقد (ما يعرف حديثا بالمشاركة) وبيان أحكام كل من شركة العنان وشركة الوجوه وشركة الأعمال والمشاركة المتناقصة والشركات الحديثة من حيث التعريف بها وبيان أحكامها الشرعية الخاصة بها، مع بيان الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية. [18]

نص المعيار:

يطبق هذا المعيار على الشركات المعروفة في كتب الفقه الإسلامي بأنواعها الناشئة على أساس شركة العقد، عدا ما أُستثني منها لاحقا، كما يطبق على الشركات الحديثة بأنواعها، بما فيها المشاركة المتناقصة، ولا يطبق على شركة الاملاك (حالة الشيوع في الملكية). ولا يشمل الأحكام الخاصة بشركة المفاوضة؛ لأن تطبيقها نادر، فيرجع فيها عند الحاجة إلى كتب الفقه. كما يشمل المزارعة والمساقاة والمغارسة. كما يشمل – بالنسبة للشركات الحديثة - النظم والإجراءات الخاصة بها.

1- **تعريف شركة العقد وأقسامها وأنواعها**: [19]هي اتفاق اثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عمليهما أو التزاميهما في الذمة،

بقصد الاسترباح كما تنقسم شركة العقد إلى قسمين:

القسم الأول: الشركات المؤصلة فقهياً: وهي تنقسم إلي شركة العنان وشركة الوجوه (الذمم) وشركة الأعمال.

القسم الثاني: الشركات الحديثة: وهي تنقسم إلي شركة مساهمة وشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم وشركة المحاصة والمشاركة المتناقصة(المنبثقة من شركة العنان)

2- الأحكام العامة للشركات المؤصلة فقهياً: (خاصة العنان):

شركة العنان هي في تعريفها أن يشترك اثنان أو أكثر بمال معلوم من كل شريك بحيث يحق لكل منهما التصرف في مال الشركة، والربح بينهما بحسب الاتفاق والخسارة بقدر الحصص في رأس المال.

4- إنعقاد الشركة: [20] **(الموصلي، 1407ه، ص110-111.)**

تنعقد الشركة باتفاق أطرافها بإيجاب من كل واحد منهم وقبول من باقي الشركاء. وينبغي كتابة عقد الشركة وتسجيله رسمياً إذا اقتضى الأمر ذلك، مع تحديد غرض الشركة في العقد أو في النظام الأساسي للشركة. كما ان رأس مال الشركة يتكون من موجودات نقدية يمكن بها تحديد رأس مال الشركة [21].

5- إدارة الشركة:

الأصل أن لكل شريك حق التصرف بالشراء والبيع بالثمن الحال أو المؤجل والقبض والدفع والإيداع والرهن والارتهان والمطالبة بالدين والإقرار به والمخاصمة والمرافعة والمقاضاة والإقالة والرد بالعيب والاستئجار والحوالة والاستقراض وكل ما هو من مصلحة التجارة والمتعارف عليه. وليس للشريك التصرف بما لا تعود منفعته على الشركة. [22]

6- الضمانات في الشركة:

يد الشركاء على مال الشركة يد أمانة فلا ضمان على الشريك إلا بالتعدي أو التقصير. ولا يجوز أن يشترط ضمان أي شريك لرأس مال شريك آخر، كما يجوز أن يشترط أحد الطرفين في الشركة على الطرف الآخر تقديم كفيل أو رهن لضمان التعدي أو التقصير أو مخالفة قيود الشركة[23]

7- **نتائج الشركة (الأرباح أو الخسائر):**

يجب النص في عقد الشركة على كيفية توزيع الأرباح بين طرفي الشركة، وأن يكون التحديد بنسب شائعة في الأرباح[24].

8- انتهاء الشركة:

يحق لأي من الشركاء الفسخ (الانسحاب من الشركة) بعلم بقية الشركاء وإعطاؤه نصيبه من الشركة ولا يستلزم ذلك فسخ الشركة فيما بين الباقين. [25]

كما تستخدم حصيلة تصفية الشركة على النحو الآتي: [26]

أ - دفع تكاليف التصفية.

ب- الذمم المدين أو الالتزامات المالية من إجمالي موجودات الشركة.

ج- تقسيم باقي الموجودات بين الشركاء بنسبة حصة كل منهم في رأس المال، وإذا لم تكف الموجودات لاسترداد رأس المال فإنها تقسم بينهم بالنسبة والتناسب (قسمة غرماء).

9- الأحكام العامة للشركات المؤصلة فقهياً(شركة الصنائع أو التقبل): المبحث الرابع: الدراسة الميدانية على المصارف السودانية:

الخلفية التاريخية عن نشأة وتطور بنك السودان المركزي: (27)

---

[17]- (www.aaofi.com)

[18]- معيار المشاركات، منشورات الايوفي،2002، ص ص 157-180.

[19]- معيار المشاركات، منشورات الايوفي،2002، ص ص 157-180

[20]-

[21]- حاشية الدسوقي 517/2 والمغني لابن قدامة5 /17

[22]- والمغني لابن قدامة5 /17

[23]- والمغني لابن قدامة5 /17

[24]-الكاساني 1406هـ- 1986م)، ص-64.63.

[25]-الكاساني 1406هـ- 1986م)، ص-64.63.

[26]- الكافي لابن قدامة 230/2، والمبدع 256/4.

[27]- مقالة منشورة على شبكة الانترنت بعنوان **نشأة وتطور البنك المركزي السوداني**، تاريخ الاطلاع 2017/2/19م، الساعة2:33ظهراً.

جاءت الحاجة لإنشاء بنك مركزي يعمل علي ترقية وتطوير الجهاز المصرفي بالسودان ليسهم بدوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي أواخر ديسمبر 1956م تمّ تشكيل لجنة من ثلاثة خبراء من بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي وهم: Oliver Weale نائب رئيس بنك الاحتياط الفيدرالى لسان فرانسيسكو رئيساً وعضوية كل من : Alan R-Holems و Andrew F. Primer من بنك الاحتياط الفيدرالي لنيويورك لعمل دراسة لإمكانية إنشاء بنك مركزي بالسودان وقدمت اللجنة تقريرها للسلطات المختصة في منتصف مارس 1957م وتمت الموافقة عليه . إلا أنه تأخر صدور قانون بنك السودان حتى عام 1959م وقد تمّ افتتاح البنك رسمياً في يوم 22 فبراير 1960م.

من المعلوم بأن مهام البنك المركزي عند إنشائه قد بنيت على أساس التوصيات التي تقدم بها خبراء بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي ، التي جاءت متطابقة لمتطلبات النظام الرأسمالي ، وظلت على ما هي عليه ، حتى جاء انقلاب 25-مايو 1969 وكان وقتها بملامح اشتراكية ، لذلك تبنى بنك السودان تطبيق سياسات التأميم التي أعلنتها الدولة في عام 1970 ،والتى تم بموجبها تأميم كل البنوك الأجنبية بالسودان ، وقد شهدت هذه الفترة (1969 – 1975) الآتي :

أ. وضع سياسات تهدف إلى ربط التمويل التنموي بالخطة الإنمائية للدولة.
ب. توجيه الموارد نحو أهداف معينة تحددها الدولة.
ج. توزيع التمويل على القطاعات المختلفة وفق أولويات تضعها .

في عام 1990 تم أسلمة الجهاز المصرفي حيث تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية في عام 1992 وأُلزمت المصارف بإنشاء هيئات رقابة شرعية خاصة بها ، وبذلك أصبح بنك السودان يشرف على نظام مصرفي إسلامي بكامله وحلك في عام 2004م ، وبدأ في تطوير وتنمية أدوات السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي .

إجراءات وخطوات تصميم أداه الدراسة الميدانية:

تشمل إجراءات وخطوات تصميم أداه الدراسة علي التخطيط للدراسة الميدانية وذلك من خلال تحديد مجتمع الدراسة والجهات التي تشملها الدراسة وعينة الدراسة وخصائصها وأسلوب إثبات الفرضيات الذي ستنتهجه الدراسة والذي يتمثل في جمع المعلومات من مجتمع الدراسة وتبويبها وتحليلها بواسطة برنامج التحليل الاحصائي spss بهدف الوصول إلي نتائج تثبت فرضيتها وذلك كما يلي:

1- **مجتمع الدراسة**: يتكون مجتمع الدراسة من جميع **المصارف السودانية** التي ينظمها البنك المركزي السوداني .

1- **الجهات التي تشملها الدراسة:** تتكون الجهات من:
أ- الادارة المالية.
ب- الإدارة العليا.
ج- ادارة الاستثمار.

2- **عينة الدراسة وخصائصها**: اعتمد الباحث عينة من مجتمع الدراسة وذلك بغرض الحصول علي البيانات المطلوبة وتم اختيارها من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة حيث سيقوم الباحث بتوزيع198 استمارة علي المستهدفين من عينة الدراسة الكترونياً ويدوياً وذلك من خلال ان عدد فروع المصارف التي تم اختيارها تبلغ 33 فرعاً
ومتوسط عدد الافراد الذين تشملهم الدراسة يبلغ 5-7 فرد

أي ان حجم العينة يكون كالاتي 33*6=198 عينة

واستجاب عدد 190 وذلك بنسبة95% حيث عمدوا الي تعبئة الاستمارات بعد ملئها الكترونياً ويدوياً بكل المعلومات المطلوبة من محاور الاستبيان. وللخروج بنتائج موضوعية ودقيقة قدر الإمكان حرص الباحث علي أن تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة بكل تفاصيله.

البرنامج المستخدم في تحليل بيانات الدراسة : لتحليل بيانات أسئلة الاستبانة استخدم الباحث برنامج spss وهي تعني (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية)، ويعتبر هذا البرنامج من أفضل البرامج المستخدمة في التحليل الإحصائي ويختص هذا البرنامج في عملية تحليل البيانات سواء كان تحليلاً وضعياً أو تحليلاً استنباطياً أو ما يعرف باختبارات الفروض.

الخصائص الأولية لعينة الدراسة: فيما يلي التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين والذي يعكس الخصائص الأولية لعينة الدراسة:

جدول رقم (1) التوزيع التكراري للخصائص الاولية لأفراد العينة

		التكرار	النسبة%			التكرار	النسبة%
العمر	30سنة فأقل	81	42.6	المؤهل المهني	بكالوريوس	106	55.7
	30-واقل من 40	43	22.6		دبلوم عالي	35	18.4
	40-واقل من 50	44	23		ماجستير	32	16.9
	50 واقل من 60سنة	11	5.7		دكتوراه	17	9
	60سنة فأكثر	11	5.7				
	محاسبة	72	37.8		الزمالة البريطانية	15	7.9
	إدارة أعمال	42	22.4		الزمالة الأمريكية	14	7.3
	اقتصاد	16	8.4		الزمالة العربية	18	9.4

التخصص العلمي	دراسات مصرفية	17	8.9	المؤهل المهني	الزمالة السودانية	15	7.8
	شريعة وقانون	15	7.8		زمالة المدقق الشرعي(الايوفي)	13	6.8
	نظم معلومات	16	8.4		زمالة المحاسب الشرعي(الايوفي)	12	6.5
	أخرى	12	6.3		لا يحملون زمالات	103	54.2
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	58	30.5				
	5- واقل من 10سنة	41	21.8				
	10- واقل من 15سنة	20	10.5				
	15- واقل من 20سنة	27	14.2				
	20سنة فأكثر	44	23				
		المجموع	190	100			
المجموع	190عينة						

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات الاستبانة، 2021م.

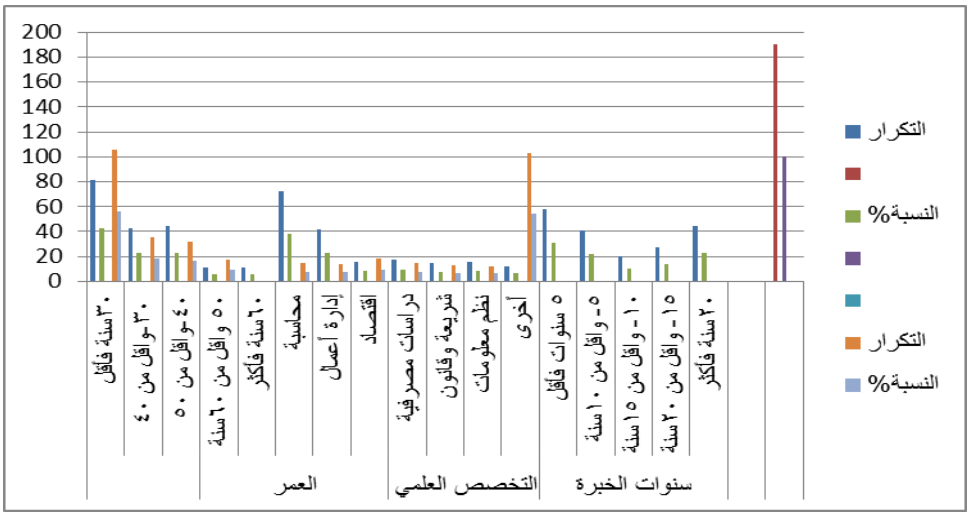

الشكل رقم (1) يوضح التوزيع التكراري للخصائص الاولية لأفراد العينة
المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات الاستبانة، 2021م.

يرى الباحث من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) أن نسبة الذين تقل أعمارهم عن 30سنة بلغت 42.6% ، أما الذين تتراوح أعمارهم بين 30- واقل من 40سنة فقد بلغت نسبتهم 22.6%، والذين تتراوح أعمارهم بين 40- واقل من 50سنة فقد بلغت نسبتهم 23% ، أما الذين تتراوح أعمارهم بين 50- واقل من 60سنة والذين تزيد أعمارهم عن 60سنة فقد بلغت مجموع نسبة كليهما 11.4% من العينة الكلي مما يدل على تبيان وجهات النظر من خبرات مختلفة، كما يلاحظ الباحث من الجدول ايضاً أن الذين يحملون درجة البكالوريوس بلغت نسبتهم 55.7%، والذين يحملون دبلوم عالي فقد بلغت نسبتهم 18.4%، والذين يحملون درجة الماجستير 16.9%، والدكتوراه فقد بلغت نسبتهم 9% من العينة الكلية ويلاحظ الباحث أن التخصص العلمي الأكبر نسبة هو المحاسبة حيث بلغت نسبته 37.8 % كما بلغت نسبة إدارة الأعمال 22.4% ، وتخصص الاقتصاد بلغت 8.4%، والدراسات المصرفية حيث بلغت نسبتهم 8.4% والشريعة والقانون بلغت نسبتها 7.8 ونظم المعلومات حيث بلغت نسبتهم 8.4%، والتخصصات الأخرى بلغت نسبتها 6.3% من العينة الكلية، أن نسبة الذين يحملون الزمالة البريطانية قد بلغت نسبتهم7.9%، والذين يحملون الزمالة الأمريكية فقد بلغت نسبتهم 7.3%، أما الذين يحملون الزمالة العربية فقد بلغت نسبتهم 9.4% أيضاً ، أما الذين يحملون الزمالة السودانية فقد بلغت 7.8% ، أما الذين يحملون زمالات الأيوفي فقد بلغت نسبتهم13.3% والذين لا يحملون أي زمالات فقد بلغت نسبتهم 54.2% من العينة الكلية، كما يلاحظ الباحث أن الذين تتراوح فترة خبرهم اقل من 5سنوات قد بلغت نسبتهم 30.5% وهي النسبة الأكبر، والذين تتراوح فترات خبراتهم مابين 5- واقل من 10سنوات فقد بلغت 21.8% والذين تتراوح خبرتهم بين 10واقل من 15سنة فقد بلغت 10.5% والذين تتراوح فترات خبرتهم بين 15- واقل من 20سنة فقد بلغت نسبتهم 14.2% أما الذين تتراوح فترة خبرتهم 20سنة فأكثر فقد بلغت 23% من العينة الكلية.

محور فرض الدراسة : لا تتوافق السياسات المصرفية الخاصة بالتمويل بصيغة المشاركات مع المعايير الشرعية للأيوفي الخاصة بالاستثمار بدرجة عالية

تحليل واختبار عبارات فرض الدراسة : فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري وقيمة كاي والأهمية النسبية لعبارات المقياس وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصي عنهم وذلك في الجدول (2):

جدول (2)تحليل واختبار عبارات فرض الدراسة

العبارات	المتوسط	الاتجاه العام	الانحراف المعياري	الترتيب	قيمة كاي	درجات الحرية
1/ تتوافق سياسة المصرف في تحقيق الرقابة المالية على المشاريع الممولة بصيغ المشاركة مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار .	3.6	الموافق بشدة	1.328	11	182.1	3
2/ تتوافق سياسة المصرف في تحقيق الرقابة الادارية على المشاريع المشترك وممولة فيها بصيغ المشاركات وعملية تنفيذها مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار . .	3.7	الموافق بشدة	1.28	10	164.1	3
3/ توافق سياسة المصرف في اكساب العملاء خبرة في ادارة المشروعات الممولة بصيغة المشاركة مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار .	3.9	الموافق بشدة	0.898	3	161.5	3
4/ تتوافق سياسة المصرف في تبني مفهوم ريادة الاعمال من خلال صيغ المشاركة مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار .	3.9	الموافق بشدة	0.899	2	159.7	3
5/ تتوافق سياسة المصرف في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال انشاء مشاريع صغيرة من خلال صيغ المشاركة مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار .	3.6	الموافق بشدة	1.28	9	151.9	3
6/ تتوافق سياسة المصرف في العمل على تحفيز العملاء على استثمار اموالهم من خلال صيغ المشاركة مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار ..	3.6	الموافق بشدة	1.25	7	155.9	3
7/ تتوافق سياسة المصرف في توفير المحاصيل النقدية من خلال انشاء المشاريع الزراعية والنباتية وبالتالي تحقيق قيمة نقدية من خلال صيغ المشاركة مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار . .	3.9	الموافق بشدة	0.840	1	166.3	3
8/ تتوافق سياسة المصرف في القضاء على البطالة من خلال انشاء مشاريع الشباب وبالتالي الاسهام في عملية النماء الاقتصادي من خلال صيغ المشاركة مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار ..	3.6	الموافق بشدة	1.26	8	165	3
9 / تتوافق سياسة المصرف في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استخدام صيغ المساقاة في ري المحاصيل النقدية مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار	3.8	الموافق بشدة	1.212	5	167.2	3
10/ تتوافق سياسة المصرف في تقليل المخاطرة المالية للتمويل بصيغ المشاركة مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار .	3.8	الموافق بشدة	1.21	4	164.7	3
11/ تتوافق سياسة المصرف في العمل على زيادة عدد العملاء ونشر ثقافة فتح الحسابات وبالتالي زيادة حصة الاموال المستثمرة من خلال صيغ المشاركة مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار .	3.8	الموافق بشدة	1.098	12	160.3	3
12/ تتوافق سياسة المصرف في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استخدام صيغ المزارعة في زراعة المحاصيل النقدية مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار .	3.7	الموافق بشدة	1.24	6	167.1	3

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة،2021م

يتبين إلي الباحث من الجدول (16/2/4) الآتي:

1/ بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (3.6) بانحراف معياري (1.32) وباختبار قيمة كاي(182.1) وهذه القيمة أكبر من قيمة من قيمة كآي الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.51) وعلية فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون وبشدة على تتوافق سياسة المصرف في تحقيق الرقابة المالية على المشاريع الممولة بصيغ المشاركة مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار .

2/ بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (3.7) بانحراف معياري (1.28) وباختبار قيمة كاي(164.1) وهذه القيمة أكبر من قيمة من قيمة كآي الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.51) وعلية فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون وبشدة علي توافق سياسة المصرف في تحقيق الرقابة الادارية على المشاريع المشترك وممولة فيها بصيغ المشاركات وعملية تنفيذها مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار .

3/ بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (3.9) بانحراف معياري (0.899) وباختبار قيمة كاي(159.7) وهذه القيمة أكبر من قيمة من قيمة كآي الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.51) وعلية فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون وبشدة على توافق سياسة المصرف في اكساب العملاء خبرة في ادارة المشروعات الممولة بصيغة المشاركة مع معايير الأيوفي الشرعية للاستثمار .

4/ بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (3.9) بانحراف معياري (0.899) وباختبار قيمة كاي(159.7) وهذه القيمة أكبر من قيمة من قيمة كآي الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.51) وعلية فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون وبشدة علي توافق سياسة المصرف في تبني مفهوم ريادة الاعمال من خلال صيغ المشاركة مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار .

5/ بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (3.6) بانحراف معياري (1.28) وباختبار قيمة كاي(151.9) وهذه القيمة أكبر من قيمة من قيمة كآي الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.51) وعلية فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون وبشدة علي توافق سياسة المصرف في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال انشاء مشاريع صغيرة من خلال صيغ المشاركة مع معايير الأيوفي الشرعية للاستثمار.

6/ بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (3.6) بانحراف معياري (1.25) وباختبار قيمة كاي(155.9) وهذه القيمة أكبر من قيمة من قيمة كآي الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.51) وعلية فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون وبشدة علي توافق سياسة المصرف في العمل على تحفيز العملاء على استثمار اموالهم من خلال صيغ المشاركة مع معايير الأيوفي الشرعية للاستثمار .

7/ بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (3.9) بانحراف معياري (0.840) وباختبار قيمة كاي(166.3) وهذه القيمة أكبر من قيمة من قيمة كآي الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.51) وعلية فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون وبشدة على توافق سياسة المصرف في توفير المحاصيل النقدية من خلال انشاء المشاريع الزراعية والنباتية وبالتالي تحقيق قيمة نقدية من خلال صيغ المشاركة مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار ..

8/ بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (3.6) بانحراف معياري (1.26) وباختبار قيمة كاي(165) وهذه القيمة أكبر من قيمة من قيمة كآي الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.51) وعلية فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون وبشدة علي تتوافق سياسة المصرف في القضاء على البطالة من خلال انشاء مشاريع الشباب وبالتالي الاسهام في عملية النماء الاقتصادي من خلال صيغ المشاركة مع معايير الأيوفي الشرعية للاستثمار ..

9 / بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة (3.8) بانحراف معياري (1.21) وباختبار قيمة كاي(167.2) وهذه القيمة أكبر من قيمة من قيمة كآي الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.51) وعلية فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون وبشدة على توافق سياسة المصرف في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استخدام صيغ المساقاة في ري المحاصيل النقدية مع معايير الأيوفي الشرعية للاستثمار.

10/ بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة (3.8) بانحراف معياري (1.21) وباختبار قيمة كاي(164.7) وهذه القيمة أكبر من قيمة من قيمة كآي الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.51) وعلية فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون وبشدة علي توافق سياسة المصرف في تقليل المخاطرة المالية

للتمويل بصيغ المشاركة مع معايير الأيوفي الشرعية للاستثمار .

11/ بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الحادية عشر (3.8) بانحراف معياري (1.098) وباختبار قيمة كاي(160.3) وهذه القيمة أكبر من قيمة من قيمة كآي الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.51) وعلية فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون وبشدة على توافق سياسة المصرف في العمل على زيادة عدد العملاء ونشر ثقافة فتح الحسابات وبالتالي زيادة حصة الاموال المستثمرة من خلال صيغ المشاركة مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار .

12/ بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية عشر (3.7) بانحراف معياري (1.24) وباختبار قيمة كاي(167.1) وهذه القيمة أكبر من قيمة من قيمة كآي الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.51) وعلية فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون وبشدة علي توافق سياسة المصرف في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استخدام صيغ المزارعة في زراعة المحاصيل النقدية مع معايير الأيوفي الشرعية للاستثمار.

الخاتمة:

النتائج:

1/ تتوافق سياسة المصرف في تحقيق الرقابة المالية و الرقابة الادارية على المشاريع الممولة بصيغ المشاركة مع معايير الأيوفي الشرعية للاستثمار.

2/ تتمثل سياسة المصرف في اكساب العملاء خبرة في ادارة المشروعات الممولة بصيغة المشاركة مع معايير الايوفي الشرعية للاستثمار .

3/ تتوافق سياسة المصرف في تبني مفهوم ريادة الاعمال من خلال صيغ المشاركة مع معايير الأيوفي الشرعية للاستثمار

4/ تتوافق سياسة المصرف في توفير المحاصيل النقدية من خلال انشاء المشاريع الزراعية والنباتية وبالتالي تحقيق قيمة نقدية من خلال صيغ المشاركة مع معايير الأيوفي الشرعية للاستثمار

5/ تتوافق سياسة المصرف في القضاء على البطالة من خلال انشاء مشاريع الشباب وبالتالي الاسهام في عملية النماء الاقتصادي من خلال صيغ المشاركة مع معايير الأيوفي الشرعية للاستثمار

6/ تتوافق سياسة المصرف في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استخدام صيغ المساقاة في ري المحاصيل النقدية مع معايير الأيوفي الشرعية للاستثمار

التوصيات:

يوصي الباحث الباحثين والمراكز الفقهية وهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف الاسلامية بالتعمق والدراسة والتطوير للمعايير الشرعية وعقد الورش والندوات العلمية والجماهيرية للتوعية بأهميتها ودورها في الاقتصاد الاسلامي.

المصادر والمراجع:

- سمحان حسين تطبيق معيار المشاركة في الاردن بحث منشور في المجلة العربية للإدارة الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية(2014 العدد22)

الجرحي، المشاركات الاسلامية/ بحث منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامي الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية،2017 العدد58)

-أبو الهيجاء إلياس عبد الله ، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية "دراسة حالة الأردن"، رسالة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الدراسات العليا، جامعة اليرموك (2007).

عبد الرحمن، أماني تاج السر أحمد، تقويم فعالية السياسة التمويلية في السودان 1992م - 2005م، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشوره، - معهد إسلام المعرفة، عمادة الدراسات العليا، جامعة الجزيرة(2010).

- ناصر سليمان ، تمويل البنوك الاسلامية لرأس المال العامل للمؤسسات الاقتصادية بالصيغ الاسلامية ، بحث مقدم الي المؤتمر العلمي السابع حول منظمات الاعمال المعاصرة من منظور إسلامي عمان الاردن. 23-25 نوفمبر(2010).

- الأمين محمد جيلاني، معوقات التوسع في التمويل بصيغة المشاركة في المصارف السودانية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة (2012).

- معلى صالح مصطفى أحمد، المخاطر المعاصرة لصيغ التمويل المصرفي الإسلامي وطرق التحوط منها- رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد الإسلامي، معهد إسلام المعرفة، جامعة الجزيرة(2013).

- سمحان حسين تطبيق معيار المشاركة في الاردن بحث منشور في المجلة العربية للإدارة الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية العدد22 (2014).

- تهامي عز الدين فكري ، " المنهج المحاسبي الكمي لتخطيط ورقابة تشكيلة النشاط الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية " (القاهرة، دار الانوار، 2006)

- هندي منير إبراهيم،" إدارة البنوك التجارية " ، (مصر المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996)

- سالم، أحمد تمام ، " تحديد وقياس التدفقات النقدية من المشروعات الاستثمارية " ، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، (مصر كلية التجارة ، جامعة الأزهر، العدد23. - 1998)

- ترك مجدي السيد أحمد ، "المشكلات المحاسبية في صناديق التأمين الخاصة دراسة تحليلية تطبيقية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر، مصر.1999)

- معيار المشاركات، منشورات الايوفي،2002،(www.aaofi.com) ص ص 157-180.

- حاشية الدسوقي 517/2 والمغني لابن قدامة5 /17

- والمغني لابن قدامة5 /17

-الكاساني 1406ه- 1986م)،

- الكافي لابن قدامة 230/2، والمبدع 256/4.
-قـــــرار مجمـــــع الفقـــــه الإســـــلامي الـــــدولي لسنة2005رقم63(7/1))
- مقالـة منشـورة علـى شـبكة الانترنـت بعنـوان نشـأة وتطـور البنـك المركـزي السـوداني، تـاريخ الاطـلاع 2017/2/19م، الساعة2:33ظهراً.